

أولاً: الثقافة السياسية الرعوية .. والتطور التاريخي لمصر

مع الدورة الأولى للتاريخ المكتوب قبل الميلاد بثلاثة آلاف ومائتي عام تقريبا، بدأت مصر ممارسة برنامجها الحضارى الذى صاغته حول ثلاثية الأمن والسلام والتنمية، والتي ظلت شاعها حتى اليوم وهى تؤدى دورها التاريخى الطويل الذى شهد تقلبات كثيرة بعضها حاد بين انتصارات وانكسارات هى الأكثر والأعمق لأى دولة فى التاريخ، فهى تارة تفرض سلامها الخاص من فضاء الدولة الوطنية ذات الوضع العالمى (شبه الإمبراطوري)

المقابل تحكمت فى سلطته السياسية وموارده الاقتصادية ما ولد لديه شعورا عميقا بالاغتراب ترسخ فى العصرين المملوكي والعثماني، واستمر فى ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية. قبل أن تعود، ومنذ قرنين، تعود لتستكمل بناءها الوطنى فى مواجهة الاحتلال الغربى، والسيادة العثمانية على السواء وحتى تعود بمنتصف القرن العشرين؛ لتؤدى دورها كدولة وطنية مجددا، ولكن فى ظل سياق إقليمي هذه المرة، فقد تبدلت العصور كثيرا، وأنجز التاريخ ثلاث ثورات حضارية غابت مصر عن ثانياتها وثالثتها زغم أنها صاحبة الأولى، ولذلك فقدت مصر وضع الدولة العالمية "القديم" لأجل غير منظور، وبات طموحها يدور فقط فى الفلك الإقليمي المحيط بها.

تقلبت مصر كثيرا إذن على سطح التاريخ، فيما عاش أغلب المصريين فى معظم العصور وإزاء كل السلطات، التى هيمنت على مقاديرهم

فى الحقبة الفرعونية، فتهيمن على الحيثيين فى آسيا الصغرى، وعلى البابليين ثم الآشوريين فيما بين النهرين وعلى شبه الجزيرة العربية وليبيا والنوبة، وهى تارة أخرى مجرد مستعمرة يتوارثها الفرس واليونان والرومان، ثم هى فى تارة ثالثة ولاية إقليمية داخل فضاء الخلافة العربية الإسلامية تتنامى درجة استقلاليتها بتزايد الأعباء التى تتحملها إلى إمارة، ثم إلى سلطنة ثم إلى دار الخلافة بعد سقوط بغداد فى أيدى التتار فى النصف الثانى من القرن الثالث عشر الميلادى، حيث دخلت مصر، بل إنها تمرغت فى نموذج "السلطة الرعوية"، وهو المعادل العربى لنموذج الإقطاع الأوروبى القروسطوى. ففى ظله أخذت السلطة السياسية تنفصل تدريجيا عن المجتمع العربى المتمدين، وترتبط بالعناصر التركية التسي شكلت تدريجيا نخبة عسكرية اضطلعت بالوظيفة الأمنية، وحالت بين المجتمع العربى وبين الدور العسكري/الجهادي الذى بدأ به تاريخه الإسلامى، وفى

العلمية والتاريخية البينة في تطبيق مقولة الإقطاع على تلك المجتمعات^(١).

وفي مصر نفسها أثار نزيه الأيوبي جدلاً نظرياً حول طبيعة نظام ملكية الأرض عبر التاريخ الطويل، وما إذا كانت مصر قد عرفت النظام الإقطاعي أم أنها شهدت نظاماً بيروقراطياً لملكية الأرض^(٢). وقد أثار هذه القضية في الخمسينات إبراهيم عامر، الذي رأى أن مصر لم تعرف النظام الإقطاعي في صورته المتعارف عليها.. "ذلك أن النظام الإقطاعي في صورته الأوروبية النمطية كان يقوم على نوع من الالتزاد التعاقدى المتبادل، الذي يرتب حقوقاً وواجبات واضحة بالنسبة إلى القن والسيد، يروى البعض أن هذه هي أصل فكرة (العقد الاجتماعي) في الدولة الأوروبية الحديثة، ومفهوم أن الدولة تخضع أيضاً للقانون كما يخضع له المواطن: ومن ناحية أخرى، في الدولة الأوروبية الحديثة ومفهوم أن الدولة تخضع أيضاً للقانون كما يخضع له المواطن. ومن ناحية أخرى، يقوم النظام الإقطاعي على سكنى الإقطاعيين الريف وممالاتهم لعملية الإنتاج الزراعي، بما يسمح بتطوير الزراعة وتكوين فائض اقتصادي، هو الذي سمح في ظروف أوروبا بنشأة وتطور طبقة برجوازية

فقرا اقتصادياً، وهواناً سياسياً إلى درجة ساحقة لم تخفف منه لحظات الصعود الكبير للدولة. فقد كانت مصر أحياناً كبيرة طامحة، وفي أخرى جريحة ومنكمشة، بينما وقع المصريون دوماً أو في الأغلب في أسر الفقر والقمع إلا فيما ندر، ولو أعيد كتابة تاريخ مصر البشر من دون وقوف عند الأسر الفرعونية الثلاثين، ثم قيادة صلاح الدين ومن بعده قطز وبيبرس ضد الصليبيين والمغول، وكذلك مشروع محمد علي باشا لإقامة إمبراطورية عربية حول مصر، لكان العنوان الأنسب لهذا التاريخ هو الألم.

وقد حاول بعض الباحثين كذلك أن ينسب الثقافة السياسية المصرية، أو يفسر التطور التاريخي المصري على هذا النحو من منظور الإقطاع الأوروبي، غير أن ذلك التفسير كان تعسفياً على نحو، اعترف به منظرون وفلاسفة كبار للتاريخ المجتمعي الأوروبي، فماركس وإنجلز مثلاً أكدوا على الصعوبات الكامنة في تطبيق مقولة الإقطاع الفيودالي الغربي الواردة ضمن نظرية المراحل الخمس (المشاعية - الرق - الإقطاع - الرأسمالية - الاشتراكية) على تاريخ المجتمعات الشرقية، خاصة ذات التجارب الحضارية المتميزة منها كالصين والهند وبلاد الشرق الأدنى، لذلك طرح ماركس في حينه نظرية "نمط الإنتاج الآسيوي" لتفادي المحاذير

١ - د. محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م. ص ١٣٤

٢ - نزيه نصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص ٢٤.

حركة ثقافية أو سياسية مستقلة وطويلة النفس في مواجهة سلطة الدولة المركزية المطلقة. هذه الأوضاع كان لها بطبيعة الحال انعكاسات أساسية على الثقافة السياسية^(١).

كما تصدى عالم الاجتماع العراقي على الوردى لفكرة الإقطاع هذه من واقع معاشته ودراساته للمجتمع العراقي، مؤكداً على أن: "ما نعرفه من أحوال العشائر العراقية لا ينسجم مع أحوال الإقطاع قط، وقد لخص الوردى تفنيده لذلك بقوله: "إن النظام الإقطاعي له شروط يجب أن تتوفر فيه؛ لكي يصح أن يطلق عليه اسم "الإقطاع"... أهمها أن تكون الأرض وسيلة للإنتاج وأن لا تكون ملكاً للعاملين فيها - الفلاحين - بل هي ملك السادة الإقطاعيين أو الدولة، فإذا بيعت الأرض كان الفلاحون من ضمنها... حين ندرس أحوال العشائر العراقية في العهد التركي، نجد أن هذه الشروط غير متوفرة فيها. وأهم ما نلاحظه فيها هو أن علاقة شيخ العشيرة بأفرادها لم تكن من طراز علاقة السيد الإقطاعي بأقنانه. أضف إلى ذلك أن علاقة الفلاحين (= من العشائر) بالأرض لم تكن علاقة إقطاعية، بل هي إلى المشاعية أقرب"^(٢).

من الإقطاعيين الأثرياء، الذين تحولوا إلى سكنى المدن، والذين عملوا على الإسراع في تطوير الدولة في صورتها الأوروبية الحديثة. ومن ناحية أخرى، نجد أن وجود المقاطعات الإقطاعية المستقلة، ثم ظهور المدن الجديدة المستقلة كذلك عن سيطرة الدولة المركزية، قد سمح للفلاحين في بعض الظروف (ثم للبرجوازيين في ما بعد) بالثورة على حكام الإقطاعيات (وعلى الملك)؛ لأن السلطة لم تكن مركزة وشاملة بصورة تجعل مثل هذه الثورة شبه مستحيلة. فلو نظرنا إلى الوضع في مصر، لوجدنا الدلائل تشير إلى أن النظام الزراعي فيها لم يتضمن حقوقاً والتزامات متبادلة بين الفلاح وسيده، وأن القائمين على أمر الزراعة لم يقطنوا الريف ولم يشكلوا وحدات مستقلة فيه، ولم تسير لهم فرص الاستمرار في ملكيتهم؛ بحيث يحولونها في ما بعد إلى المدن ليقوموا فيها ببعض الأنشطة المستقلة عن سيطرة الحكومة المركزية... ومن ناحية أخرى نجد أن تمركز السلطة وعدم توزعها في الإقطاعيات جعل مقاومة الفلاح للظلم الواقع عليه بالغة الصعوبة، لأن الفلاح كان عليه في الواقع أن يواجه الدولة بأكملها، وليس مجرد سيد إقطاعي في قطعة محددة من الأرض. ومن هنا نجد أن نسبة كبيرة من الثورات الشعبية في مصر كانت ثورات شاملة ضد الدولة بأكملها احتجاجاً على ضخامة الخراج المطلوب... وكذلك كانت الدولة مهيمنة على المدن وما فيها من حرف وأصناف، ومن صناعة وتجارة، فلم تتمكن تلك المدن من أن ترعى أية

١- نزيه الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، المرجع السابق، ص ٢٥.

٢- د. على الوردى، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٩ - ١٩٧٦م، الجزء الخامس، ص ٣٠٢.

وقد أخذ هذا الوعي العلمى يتزايد لدى المفكرين والباحثين العرب المعاصرين، فى ما يشبه الإجماع لديهم، حول ضرورة رفض النظر إلى مراحل التاريخ الإسلامى من خلال مراحل التاريخ الأوروبى، خاصة فى ما يتعلق بالمرحلة الإقطاعية. وهنا يعقد الباحث الاقتصادى شارل عيساوى فى كتابه عن التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة مكثفة لتبيان الفروق الجذرية العديدة بين نظام الإقطاع الأوروبى ونظام استغلال الأراضى فى التاريخ العربى - الإسلامى، فيقول: "كان هذا النظام يختلف فى عديد من الجوانب الهامة عن النظام الإقطاعى الأوروبى، يرجع ذلك أساساً إلى أن دول الشرق الأوسط كانت أكثر مركزية... مع اتجاه اقتصاد كل منها إلى انتاج السلع النقدية إلى مدى أبعد، وكان الولاء الذى يدين به التابع أو الضل لسيده فى أوروبا أكثر وضوحاً، والحقوق والالتزامات المتبادلة لكل طرف محددة وقاطعة. وأما فى الشرق الأوسط، فلم يكن هناك ولاء للسيد المباشر... وكان التابع يحصل على أرضه من المالك مباشرة، وعلى خلاف الوضع فى أوروبا، أيضاً، فلم يكن للسيد الإقطاعى أى حقوق قانونية ازاء فلاحيه فى "إقطاعه" الذى كان يدخل تحت سلطة قاض يعينه الملك، وكان النظام الإقطاعى الأوروبى يستند إلى دعائم قانونية وترتيب مستقر للسلم الاجتماعى، كما كان وراثياً ويرتبط برقعة محددة من الأرض. أما السُلجوق والمملوك وغيرهما من السادة الإقطاعيين فى الشرق الأوسط

فكانوا يمنحون إقطاعات (أو بتعبير أدق عائد إقطاعات) مقابل وظائف محددة يمارسونها، وكان فى مقدرة الملك أن يسترد الأرض منهم إن أراد، كما كان من سلطته أيضاً أن يوزع أتباعه حيث شاء فى مختلف أنحاء البلاد، ولم يكن لورثة هؤلاء الأتباع فى أغلب أنحاء الشرق الأوسط حق المطالبة بالإقطاع. ومن هنا ينبع فارقان:

الأول: أن الإقطاع الأوروبى توفرت له عوامل الاستقرار والدعم والتوحد، بينما كان الأمراء الإقطاعيون فى الشرق الأوسط يحصلون على دخولهم من قطع مبعثرة إلى أقصى حد من الأرض. **والثانى:** أنه بينما كان الأوروبيون يقومون بتشييد القلاع ويقيم كل سيد فى إقطاعه، كان السادة الإقطاعيون فى الشرق الأوسط يفضلون الإقامة فى المدن بشكل عام، فكان من الطبيعى أن يؤدي هذا الوضع إلى إضعاف الرابطة التى تقيد السيد الإقطاعى فى الشرق الأوسط بأرضه، وإلى الحد من قوته بالسياسة. ولم يكن الفلاحون فى الشرق الأوسط على خلاف الحال فى أوروبا أقناناً، أى إنه لم يكن هناك أى قيد قانونى يربطهم بالأرض، رغم ارتباطهم بها عادة فى واقع الأمر نتيجة للعديد من الضغوط^(١).

والحق يقال إن بعض الباحثين الماركسيين الأكثر تقبلاً للحقائق العينية التى يدرسونها، لم يلتزموا حرفياً بفكرة السيطرة التامة للإقطاع بإزاء الوقائع المخالفة لها التى واجهوها فى المجتمعات

^(١) - شارل عيساوى، التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بيروت، دار الحديث، ١٩٨٥، ص ٢٥٤-٢٥٥.

العربية، لذلك نجد المؤرخ والمستعرب فلاديمير لوتسكى يقول: "أما في جنوب العراق فكانت تسود العلاقات البطريركية (= الأبوية العشائرية)، وكانت الأرض تعود إلى القبائل العربية، وتعتبر ملكا جماعيا بينهم"^(١).

كما رحب كثير من الكتاب، الذين أدركوا المأزق المترتب على فكرة قيام إقطاعية شبه عالمية، على منوال (بيرى اندرسون) أحد مفكرى "اليسار الجديد بمقولة ماركس / نظريته عن "نمط الإنتاج الآسيوي" لفتادى المحاذير العلمية والتاريخية البينة فى تطبيق مقولة الإقطاع على تلك المجتمعات باعتبارها انعتاقا نظرياً من مخطط جامد ومبسط أكثر مما ينبغى للتطور التاريخي، حيث جمعت المقولة الماركسية البديلة تصورا مزدوجا لمجتمعات قروية "مكتفية ذاتياً لم تعرف الملكية الخاصة، ولم تشهد التمايز والصراع الطبقي، مع خضوعها فى الوقت ذاته لسيطرة حكومة مركزية قوية، تملك الأرض وتشرف على نظام الرى"^(٢).

ولعل الأمر المهم فى هذا السياق هو أن نمط ما من الثقافة السياسية قد ارتبط بالمجتمعات ذات نمط الإنتاج الآسيوي والتي تتسم فى مجملها ببعض الخصائص العامة والمشاركة أهمها القوة المطلقة للسلطة السياسية، والتي تصل إلى درجة

الاستبداد، مما دفع بعض الباحثين إلى تسمية النظم السياسية فى تلك المجتمعات باصطلاح قريب الشبه يعبر عن أشد أشكال السلطة المطلقة تطرفا لهذه البلدان، وهو نمط "الاستبداد الشرقى". كما أن هناك اصطلاحاً ثالثاً يطلقه فريق آخر على هذه المجتمعات وهو المجتمع الهيدروليكي؛ حيث يوجد مجرى مائى وحيد أو أساسى تعتمد عليه الحياة، ويفرض منطقه على نمط التفاعلات السائدة بين السلطة والمجتمع^(٣). وتعتبر هذه الاصطلاحات جميعاً (نمط الإنتاج الآسيوي، الاستبداد الشرقى، المجتمع الهيدروليكي) عن مفهوم أساسى لمجتمع تنمو فيه السلطة المركزية القوية؛ نتيجة انتقاله من الرعى إلى الزراعة، وفى ظل ظروف بيئية خاصة تفرض عليه التجمع فى منطقة واحدة وأهمها اعتماده على مياه الأنهار وليس الأمطار فى عملية الاستزراع.

وقد تمثلت الخصوصية المصرية فى نهر النيل الذى ظل شريان حياتها سواء فى العصور القديمة أو الحديثة، إذ بدونه تصبح مصر كلها واديا متسعاً لا يتخلف عن وديان الصحراء الكبرى فى شمال إفريقيا، وقد ترتب على هذه الأهمية الخاصة لنهر النيل فى مصر قضيتان مهمتان فى حياة المصريين. أولاهما: الخطر المشترك الناجم عن تذبذب ماء النيل من عام إلى آخر، سواء

^١ - فلاديمير لوتسكى، تاريخ الاقطار العربية، ترجمة عفيف البستاني، موسكو: دار التقدم، ١٩٧١، ص ١٦.

^٢ - بيرى أندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣، ص ٦٩.

^٣ - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر: عناصر الثبات والتغير، فى كتاب: النظام السياسى المصرى وتحديات الثمانينات، مجموعة باحثين، تحرير د. على الدين هلال، مكتبة نهضة الشرق، الطبعة الثانية ١٩٨٦، ص ١٣٠.

المختلفة التي يمكنها أن تكبح من السلطة المطلقة بما يعنيه ذلك من غياب القوى الاجتماعية المنظمة والمؤثرة، التي يمكن أن تدافع عن مصالحها وأرائها إزاء الحكومة كما فعلت الكنيسة، والنبلاء والمهنيين مثلاً في المجتمعات الأوروبية.

٢- الاعتبارات الاقتصادية، فالحكومة المركزية هي التي تقوم بتوزيع كميات المياه مما يجعلها المسيطر الرئيسي على الموارد الاقتصادية والمتحكم في النشاط الاقتصادي لدرجة الاحتكار كما حدث في عهد محمد علي، بل وفي عهد عبد الناصر، مما يؤدي إلى تغلغل الدولة في المجتمع إلى درجة غير عادية.

٣- الأوضاع الجيوبوليتيكية حيث الموقع غير الحصين لمصر وحدودها المفتوحة التي يسهل غزوها، مما أدى إلى اعتماد الشعب على الحكومة المركزية لكي تصد هذه الغزوات، ولذلك فقد اتجهت الحكومة المركزية إلى بناء جيش قوى، وكثيراً ما تكرر عبر تاريخ مصر سيطرة العسكريين على الشئون السياسية والاقتصادية للبلاد، مثلما حدث عقب طرد الهكسوس، وفي خلال عصر المماليك، وأثناء حكم محمد علي^(٣). وقد تضافرت العوامل الثلاثة لكي تضخم من قوة السلطة المركزية في مصر، وتجعل من الصعب معارضتها أو الخروج عليها مما أدى إلى الملمح الثاني.

بالزيادة المغرقة، أو بالنقصان المؤدى إلى الجفاف، مع ما لهذا الخطر من أهمية تفرض توحيد الجهود لمواجهته بجهد جماعي مشترك ومنظم. وثانيتها: الفائدة المشتركة التي تعود على الجميع، إذا ما نظموا عملية الإفادة من مياه النهر عن طريق شق الترع وإقامة الجسور وغيرها من المشاريع، التي تفرض بدورها الجهد الجماعي المشترك والمنظم ذاته^(١).

وبعيداً عن نظرية الحتم البيئي، فإن العلاقة بين الجغرافيا والسياسية في مصر قد تشكلت حول نهر النيل، ذي المكانة المركزية في الحياة المصرية، وصبغت هذه الحياة بعدد من الملامح الأساسية التي ارتبطت بنمط الإنتاج الآسيوي وأهمها:

أ- المركزية السياسية المتطرفة الناجمة عن رسوخ السلطة المركزية في مصر منذ أكثر من خمسة آلاف سنة، وبقائها البناء السياسي المركزي الذي تدور من حوله جميع الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما كان له بالغ الأثر في تشكيل الواقع المصري عبر التاريخ الطويل، وقد زاد من تطرف المركزية السياسية في مصر ثلاثة دوافع وهي^(٢):

١- غياب الضوابط الاجتماعية الفعالة، إذ يتسم مجتمع النهر بغياب التنظيمات الاجتماعية

^١ - حسن إبراهيم حسن، المحمل في التاريخ المصري، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٩٤٢، ص ١٣.

^٢ - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية في مصر، المرجع السابق، ص ١٣٩.

^٣ - د. أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش ترجمة محمود حداد، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤، ص ٢٣.

ب- عبادة السلطة السياسية بمعنى الاحترام المبالغ فيه لها، وهى إحدى أهم القيم المميزة للثقافة السياسية للجماهير فى مصر منذ أقدم العصور حتى الآن، فالملك فى مصر القديمة لقبه رعاياه بـ (المعبود الطيب) فهو إله فى بعض الأحيان، أو ينحدر من سلالة الآلهة فى أحيان أخرى، وهو فى جميع الأحيان يتمتع بسلطان مقدس، وتتركز فى يده كل السلطات فهو رأس الدولة، والمهيمن على كل شئونها^(١).

ج- السلبية السياسية والشك لدى الجماهير فى علاقتها بالسلطة، وهى سلبية تجد تفسيرها فى قوة السلطة المركزية والتي أدت إلى أن يصبح كل إنجاز فى مصر أو خطوة إلى الأمام أو قرار، نابعاً من جهاز الدولة، أى من أعلى قيادة ولا يأتى بمبادرة من الشعب، وكانت النتيجة المترتبة على ذلك الوضع، هى نمو درجة اللامبالاة وانخفاض درجة المشاركة السياسية كما يقول د. أنور عبد الملك... إذا كانت الدولة تصر على عمل كل شئ بنفسها وبواسطة السلطة، فلماذا لا نراقب ذلك من بعيد^(٢).

د- الدور المتميز للبيروقراطية فى الحياة العامة المصرية، نتيجة لما يلقيه نمط الإنتاج الآسيوى

بملاحه السالف ذكرها، من مهام وأعباء على السلطة السياسية فى تنفيذ أهدافها وسياساتها ومشاريعها؛ خاصة تلك المتعلقة بالرى والصرف وتطهير الترع وإقامة الجسور وغيرها. وقد أدى هذا التضخم فى مهام ومسؤوليات البيروقراطية فى مصر إلى تزايد أعداد الموظفين الإداريين وتعاضم أهمية الجهاز البيروقراطى بأكمله باعتباره رمز الحكومة المركزية فى تعاملها اليومى مع المواطنين، وعلى الرغم من الفترات الطويلة التى خضعت خلالها مصر للحكم الأجنبى منذ نهاية عصر الفراعنة حتى الغزو العثمانى، إلا أن البيروقراطية المصرية استطاعت الحفاظ على أهميتها وعلى مركزها المتميز حيث تم نقل المهارات والخبرات والقيم البيروقراطية، من خلال عملية التنشئة والتعليم من جيل إلى جيل^(٣).

ويمكن القول بأن هذه الملامح الأربعة لنمط الإنتاج الآسيوى، والتي شكلت الثقافة السياسية المصرية منذ عهدى الأول حول محدداتها الجغرافية والاقتصادية، قد تدعمت فى مسار تطورها بمحددتين أخريين.

الأول: اجتماعى يتعلق بالتنشئة الاجتماعية؛ حيث يشير بعض الباحثين إلى ميل المصريين إلى تقبل الحكم السلطوى والخضوع له وعدم الثورة عليه نتيجة، لتعودهم على الممارسات ذاتها داخل

^١ - زكى شنودة، تاريخ الأقباط، الجزء الثالث، القاهرة، مطبعة التقدم ١٩٩٦، ص ٢٣.

^٢ - د. أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، مرجع سابق، ص ٢٢.

^٣ - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٤٥.

يسمى بالطابع الأبوى، الرعوى وهو نفسه الطابع السائد داخل الأسرة.

أما الثاني: فيتعلق بالتراث الإسلامي، فالمصريون معروفون بنزعتهم الشديدة إلى التدين منذ أقدم العصور، فقد عبدوا الفرعون وقدموه، وعرفوا التوحيد على يد اخناتون، ثم أقبلوا على المسيحية، غير أن إقبالهم على الإسلام والتحامهم معه كان أكبر من كل ما سبقه حيث تأثروا به ديناً، ولغة، ثقافة وحضارة إلى الحد الذي دفع البعض إلى القول بوجود انفصال بين مصر الإسلامية وما سبقها^(٢)، للدلالة على عمق هذا التأثير بالإسلام.

ورغم اختلافنا مع مقولة الانفصال هذه التي تبقى ضد افتراض هذه الدراسة، والذي يقوم على منطق التطور في إطار الاستمرارية، فلا شك أن الإسلام كان من المصادر المهمة التي شكلت الثقافة السياسية المصرية، ففي ظل الإسلام توجد مجموعة من الأوامر والنواهي، التي تغطي مختلف جوانب حياة المسلم من أقل التفاصيل وصولاً إلى المبادئ الأساسية، وهذا هو الدور الذي تقوم به الشريعة الإسلامية، وهناك حاجة إلى القيادة والسلطة لتنفيذ الشريعة وحماية المجتمع الإسلامي من الأعداء ونشر كلمة الله، مما يترتب على ذلك من وجوب الخضوع للسلطة وطاعتها. كما أن الذي يحدد النظام الداخلي للجماعة ويؤمنه هو رضا أفرادها جميعاً بأحكام الله وخضوعهم لها.

الأسرة، فالواقع الذي يجابه الطفل في العائلة هو واقع سلطوى، حيث يوجد نوع من التدرج الهرمي يحتل فيه الأب أو رب العائلة المركز الرئيسي حيث يحظى بالتقدير والاحترام والطاعة من جميع أفراد العائلة، وتشمل سلطاته استخدام مختلف أساليب العقاب، بما في ذلك العقوبات البدنية ضد الزوجة أو ضد الأبناء. وعلى ذلك يصبح غرس قيمة الطاعة هو الهدف الأساسي لعملية التنشئة داخل الأسرة حيث يتعلم الأطفال احترام آبائهم وطاعتهم والاستجابة لأية أوامر أو مطالب تصدر منهم، كما يندر أن تتخذ القرارات داخل الأسرة وفقاً للأسس والاعتبارات الديمقراطية، فالصغار لا يشاركون في القرارات المتعلقة بمستقبلهم، كما لا يسمح لهم في كثير من الأحيان بالشكوى من القرارات التي يشعرون بأنها غير عادلة، وعلى ذلك فالأسرة هي المسئول الأول عن تشكيل وصياغة ما يعرف بالشخصية السلطوية، مما ينجم عنه شل قدرة الفرد على التمرد، ونمو أشخاص خائفين مستسلمين يتقبلون النظام السلطوي وقيمه دون تردد، ويتكيفون معه دون مقاومة، رغم ما قد يتحملونه من ألم وإهانة من هذا النظام^(١)، ولا شك أن هذا النمط من التنشئة لا يتوقف عند حدود الأسرة، ولكنه يمتد في شتى التكوينات الاجتماعية الأكبر في القرية، وفي المدرسة، وفي الجامعة، حتى يصل إلى النظام السياسي نفسه ليسميه بما

^٢ - د. حسين فوزي، سنياد مصري: جولات في رحاب التاريخ. القاهرة، دار المعارف، ١٩٦١، ص ١١٥.

^١ - هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٧٧، ص ٧٥.

وطاعته لرئيس الجماعة أو حاكمها، والذي تصوغه الآية الكريمة "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم"^(١).

وهكذا فقد ارتبطت فكرة الحكم فى الإسلام بفكرة الخلافة، وبفكرة الشريعة الإلهية الواجبة التطبيق، مما أضفى على الخلفاء - ما بعد الراشدين - درجة مرتفعة من الأهمية لدى الرعية حيث الخضوع المطلق أو شبه المطلق من جانب الرعية للحكم، باعتباره ضرورة تفرضها الاعتبارات الدينية والسياسية، بينما الخروج عليه أو الثورة ضده تعتبر خطيئة دينية وجريمة سياسية.

والواضح فى هذا السياق أن رأى الراجح والغالب لدى أهل السنة هو حرمة الخروج على الحاكم حتى لو كان فاسداً؛ لأن ثمار هذا الخروج أكثر مرارة من ظلمه هو نفسه لما يؤدى إليه من فوضى وخراب، وبرغم أن الخوارج والمعتزلة والزيدية وكثيراً من المرجئة نادى بضرورة عزل الإمام الجائر بالقوة والثورة عليه إذا اقتضى الأمر، فقد تغلب الاتجاه السنى التقليدى على التاريخ الإسلامى؛ حيث صعب على أغلب المسلمين الاقتناع بدعوة الخوارج فلم تجد أصداء واسعة، وثبت أنها دعوة غير قابلة للتنفيذ من الناحية العملية فى المجتمعات الإسلامية^(٢). وهكذا أدى دخول مصر فى الإسلام واعتناقها للمذهب

السنى إلى نقل الأفكار الإسلامية المتعلقة بالسلطة والحكم، والتي تلاقت على نحو عميق مع القيم السياسية السائدة فى مصر بتأثير نمط الإنتاج الآسيوي لتدعم بذلك صورة الحكم الأوتوقراطى الذى عرفته مصر منذ أقدم عصورها.

وعلى الرغم من تعرض مصر لبعض المؤثرات الجديدة منذ القرن الثانى عشر، فإن هذه المؤثرات لم تحدث تغييراً فى نمط الحكم أو تخفف من حدته ولم تضعف من قيم الخضوع والإذعان للسلطة وطاعتها، وقد تمثلت هذه المتغيرات فى دخول بعض الجماعات فى مجال التأثير السياسى كالعلماء الدينيين أو الأعيان، إلا أن تأثير هذه الجماعات كان محدوداً؛ لأنها لم تتجح فى إيجاد الهياكل النظامية التى تمثلها وتعبّر عنها وتمكنها من التأثير، كما لم تتغير هذه التقاليد الإسلامية الراسخة جوهرياً نتيجة للانفتاح على الغرب، منذ الحملة الفرنسية على مصر وما تلاها من حركات الإصلاح الاجتماعى^(٣).

إننا هنا لا ندين نموذج "الثقافة السياسية المصرية" إدانة تاريخية، فهو وإن كان يعد نموذجاً سلبياً الآن وبمعايير العصر، فإنه كان نموذجاً إيجابياً فى العصر القديم مكن مصر من إنشاء أول دولة وطنية وأول حكومة مركزية فى التاريخ، وكان هذا سبق حضارى كبير، لا يمكن إدانته الآن بأثر رجعى حسب معايير القرنين الماضيين.

^١ - سورة النساء، آية ٥٩، القرآن الكريم.

^٢ - د. حسن الجبلى، محاضرات فى القانون الدستورى، قسم القانون للعام بالجامعة الليبانية، ١٩٨١، ص ٢.

^٣ - أحمد أمين، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ١٩٤٨، ص ٥٩-١٢٠.

معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ولذا فإن عرض هذا النموذج في هذا السياق لا يعنى إدانته تاريخياً، وإنما وضعه كمرآة وكمراجعة للثقافة السياسية المصرية، يمكن من خلالها وقياساً إليها قراءة التطورات المعاصرة في مصر، على صعيد الثقافة السياسية، والنهضة الوطنية.

فما ندينه هنا وفقط هو استمرار بعض تجليات هذا النموذج حتى الآن، رغم كل التحولات التى عصفت بالعالم الحديث، ورغم الثورات الصناعية المتتالية، والموجات الديمقراطية المتنامية، والتى هبت ريحها على كثير من مناطق العالم، اللهم سوى المنطقة العربية وفى قلبها مصر، ناهيك عن